

في المؤلفات البلاغية على بعض مقولات تجعل السجع ضرورة يقتضيها المعنى، فمنذ أوائل القرن الثالث الهجري توقف الجاحظ في كتابه "البيان والتبيين" عند ذلك البعد العقدي الذي فجر مسلك الجدل والنفور من السجع، وكان له في ذلك رأى معتدل، فقد أهلت نظرته للسجع الجيد، في إطار تنبيه لوصايا عبد الصمد الرقاشي ومحدثيه، إلى اجتياز موقف النفور والرفض للسجع، منطلقاً من مقارنة النماذج المتكلفة بنماذج أخرى سلّم لها بالجودة. وأخذ يستقى منها العناصر التي تعد من مقومات السجع الحسن، فيذكر في "البيان والتبيين" أن جودة السجع تتعین "إذا لم يطل ذلك القول، ولم تكن القوافي مطلوبة مجتلباً، أو ملتزمة متكلفة، وكان ذلك كقول الأعرابي لعامل الماء "حُلئت ركابي، وخرقت ثيابي، وضربت صحابي"<sup>(١)</sup>... قال: أوسجع أيضاً؟ فقال الأعرابي: فكيف أقول؟ لأنه لو قال: حُلئت إبلي أو جمالي أو نوقى أو بعرائي أو صرمتي لكان لم يعبر عن حق معناه، وإنما حُلئت ركابه، فكيف يدع الركاب إلي غير الركاب؟ وكذلك قوله: وخرقت ثيابي، وضربت صحابي؛ لأن الكلام إذا قل وقع وقوعاً لا يجوز تغييره، وإذا طال وجدت في القوافي ما يكون مجتلباً ومطلوباً مستكرهاً"<sup>(٢)</sup>.

هكذا يرجع الجاحظ جودة السجع في كلام الأعرابي إلى توافر قصر التراكيب السجعية. فكل جملة هي مكون تركيبية أصغر، إذ تتكون نحوياً من لفظتين [فعل مبني للمجهول، ونائب عن الفاعل]. وقلة عدد المفردات الداخلة في تركيب الجملة كانت كفيلة -في تصور الجاحظ- بأن توفر للكلام نقاء من صفة التكلف.

فالقضية بالنسبة للأعرابي ليست قضية السجع ولا التأثير الصوتي، وإذا كان هناك قيمة جمالية تخلفها المحافظة على التكرار الصوتي فإن تلك القيمة لا تظهر حرّة من الانشغال بمدلولات هذه الدوال التي لم يجد الأعرابي عنها حولا. فكلمة مثل (ركابي) تحمل معنى لا تستطيع المفردات (إبلي، نوقى، بعرائي) تأديته؛ ذلك أن تلك المفردات لا تمثل معادلاً معنوياً مطابقاً لواقع إيل هذا الأعرابي التي لها دور محدد، وهو أنها تركيب، وهذا ما توخى الأعرابي إبرازه

(١) حُلئت ركابي: أي منعت إبلي من الماء والكلأ. والركاب: ما يركب من الإبل.

(٢) البيان والتبيين، الجاحظ، ج ١، ص ٢٧٦.